

عن ابي هريرة بن سفيان عن ثوبان بن مالك عن ابي هريرة بن سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان شرا الناس  
 محمولة على التي فيها من شرا الناس ووصفه بكونه شرا الناس ومن شرا الناس  
 مبالغة في ذلك قال القرطبي انما كان ذوالوجهين شرا الناس لان حاله حال  
 المنافق او هو يميل بالباطل والكذب ومدخل للفساد بين الناس  
 وقال النووي هو الذي ياتي بكل طائفة مما يرضيها فيظهر لها ان هذا  
 ومخالفة لصدقه هو صنيعه نفاق محض وكذب وخداع وتخييل على  
 الاطلاع على سرها والطايفتين وهي مدا هذه محرمة قال فاما من يقصد  
 بذلك الاصلاح بين الطايفتين فهو محمود انتهى وقوله ذوالوجهين  
 ليس المراد به الحقيقة بل هو مجاز عن الوجهين مثل المدح والمذمة  
 قال تعالى واذا القولا لذنبا سوا قالوا انما واذ اخلوا الى شياطينهم قالوا  
 انما معكم انما نحن مستهزون اي اذا القوا لئلا يكونوا المومنين اظهر والهم  
 الايمان والموالاة والمصافاة غرورا منهم للمومنين ونفاق وتقية واذ  
 انصرفوا الى شياطينهم سادتهم وكبراهم وروى سائرهم من اجبار اليهود  
 وروى المشركين قالوا انما معكم انما نحن مستهزون ساخرون بالقرآن  
 والحديث اخرجه مسلم **باب القضاء على الغائب**  
 في حقوق الادبيين دون حقوق ائمه ائمة قاربه قال **حدثنا محمد**  
**ابن كثير** بالمثلثة العبدى البصرى قال **حدثنا** **ابن ابي ذر** جده ثنا  
**سفيان بن عيينة عن هشام بن ابي عمير** عن ابن الزبير عن **عائشة**  
 رضي الله عنها ان **صهيد** بن عوف الثقفي والعميلة والي ذر بالعرف  
 لسكون الوسط بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس **ثابت النبي**  
**صلى الله عليه وسلم** برسوال الله **ان ابا سفيان** صخر بن حرب زوج **مازل**  
**سفيان** بن يحيى مع جرحه وهو عم من الخليل لان الخليل يختص بنع المال  
 والشح بكل شئ **واحتاج** بفتح الهمزة **ان اخذ من ماله** بالفتح وولد

والمتأذين هو

قال

**قال صلى الله عليه وسلم** لها **خذى** من ماله ما يكفيك وولدك  
**المعروف** من غير اسلاف في الاطعام وقد استدل جمع من العلماء بحجاب  
 النساء وغيرهم بهذا الحديث على القضاء على الغائب قال النووي لا يصح  
 هذا الاستدلال لان هذه القصة كانت بمكة وابو سفيان حاضر  
 وشرط القضاء على الغائب ان يكون غائبا عن البلد ومستورا لا يقدر  
 عليه او متعذرا ولم يكن هذا الشرط في ابي سفيان موجودا فلا يكون  
 قضا على الغائب بل تصواتا وفي طبقات ابن سعد بسند رجاله رجال  
 الصحيح من مرسلي الشعبي ان **صهيد** المتأذين وجا قوله ولا يسرقن  
 قالت كنت اصيبت من مال ابي سفيان فقال ابو سفيان فاصبت  
 من ابي فهو حلال لك فقيهان ابا سفيان كان حاضرا معها في المجلس لكن  
 قال في الفتح ويكره تعدد القصة وان هذا وقع لما باعت ثم جات مرة  
 اخرى فسالت عن الحكم وتكون قيمت من الاول حلال ابي سفيان لها ما في  
 فسالت عن ما يستقبل لكن يبكر عليه ما في العرف لا من ماله قالت **صهيد**  
 ابي سفيان ابي اريدان بايع الحديث وفيه فلما فرغت قالت برسوال الله  
 ان ابا سفيان رجل تخيل الى ان قال اى النبي صلى الله عليه وسلم ما تقول يا ابا  
 سفيان قال يا بسنا فلا وما وطبا فاجله قال في الفتح والظاهر ان المولى  
 لم يوان قصة هذه كانت قضا على ابي سفيان وهو غائب بالاستدلال  
 بها على صحة القضاء على الغائب ولو لم يكن ذلك قضا على الغائب بشرطه  
 بل لما كان ابو سفيان غير حاضر معها في المجلس واذن لها ان تاخذ من ماله  
 بخير او نه قدس كتابها كان ذلك نوع قضا على الغائب فيحتاج من منع  
 ان يجيب عن هذا او التعديل بقوله خذى بفتح الخاء فان قضا لا ينسأ  
 لكن نقول ان هذا لا يستحقا لهما في قوله ما يكفيك تنوى ولو كان قضا  
 لم يوضه الى المدعي وقد جاز ما كنت والنساء في وجاعة الحكم على الغائب

في صح

بفتح انه كان صح